أخبـــار نشاط الإدارة العامة للشئون الاقتصاديـــة بجامعة الدول العربية خلال النصف الأول من عام ١٩٩٦

اعداد : د. معتصم سليمان *

تتولى الإدارة العامة للشئون الاقتصادية الأمانة الفنية للمجلس الاقتصادى والاجتماعى، وتنسق مع سبع عشرة منظمة عربية متخصصة فى شتى المجالات بالإضافة إلى قيامها بالأمانة الفنية لعدة مجالس وزارية عربية متخصصة فى العديد من القطاعات الاقتصادية المختلفة. فهى تتولى الأمانة الفنية لخمسة مجالس وزراء متخصصة هى مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شئون البيئة ومجلس وزراء النقل العرب ومجلس وزراء الاتصالات العرب ومجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب ومجلس الوزراء العرب المعنيين بشئون الكهرباء. هذا إلى جانب العديد من اللجان الفنية الدائمة والمؤقتة المنبثقة عن هذه المجالس. كما تقوم الإدارة العامة للشئون الاقتصادية بتمثيل الأمانة العامة للجامعة فى المؤتمرات والندوات العربية والدولية فى مجال العمل الاقتصادى.

وخلال النصف الأول من عام ١٩٩٦ قامت الإدارة العامة للشئون الاقتصادية بالعديد من الأنشطة الاقتصادية شملت مختلف القطاعات الاقتصادية، نخص بالذكر منها :

١- الكهرباء :

وأهم موضوعاتها ربط شبكات الكهرباء العربية وإنشاء قاعدة معلومات وحصر الخبرات العربية فى مجال الكهرباء للاستفادة منها قومياً إلى جانب بحث تصنيع المحطات والمعدات الكهربائية عربيا.

* مدير إدارة المال والتجارة والاستثمار/ الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية – جامعة الدول العربية.

٢- البيئة :

أولى مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شئون البيئة ثلاثة برامج بيئية فى نشاط المجلس وخطط عمله فى مجالات مكافحة التصحر وزيادة الرقعة الخضراء فى الوطن العربى، والتربية والتوعية والإعلام البيئى فى الوطن العربى، ومكافحة التلوث الصناعى فى الوطن العربى إلى جانب الاهتمام بالموضوعات البيئية العالمية، وذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية المعنية بشئون البيئة.

٣- النقل :

اهتم مجلس وزراء النقل العرب بثلاثة محاور أولها، ربط الطرق البرية لأقطار الوطن العربى بعضها ببعض، وثانيها، البحث فى تيسير انتقال الأفراد والمركبات بين أقطار الوطن العربى، وثالثها، دراسة تأثير اتفاقيات الجات على خدمات النقل العربى، إلى جانب بحث الأمور المتعلقة بنقل التكنولوجيا والارتفاع بمستوى التشغيل فى قطاعات النقل، ودفع التعاون العربى الثنائى والإقليمى فى مجال النقل بقطاعاته المختلفة.

٤- الاتصالات :

نظراً للتطور المتواصل فى مجال الاتصالات خاصة فى الآونة الأخيرة، فقد أولى مجلس وزراء الاتصالات العرب أهمية خاصة لخدمات الاتصالات الحديثة مثل خدمة الهاتف الجوال الرقمى فى المنطقة العربية G. S. M. والخدمات الفضائية الشخصية العالمية فى المنطقة العربية وفى العالم، إلى جانب بحث ودراسة الأمور الفنية التى تهتم بالتعاون العربى الثنائى والإقليمى فى مجالات خدمات الهاتف والفاكس والبريد وشبكة الربط الإقليمى العربى باستخدام كوابل الألياف الضوئية والكابل البحرى الذى يربط بين موانى الدول العربية على مراحل مختلفة.

٥- الإسـكـان :

انطلاقا من أهمية توفير المسكن الملائم للمواطن العربى وكذلك إقامة البنى الأساسية فى الوطن العربى، يتم داخل مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب مناقشة ودراسة الموضوعات التى تعنى بتوفير المسكن المناسب الذى تتوافر فيه الشروط الهندسية العملية، ذلك كان الاهتمام الذى أولاه مجلس وزراء الإسكان والتعمير بإصدار الكودات العربية الموحدة فى مجال الإنشاء والبناء، إضافة إلى عقد الندوات العلمية السنوية فى احدى العواصم العربية وتتناول موضوعات الزلازل وأثرها على المنشآت وكذلك إنشاء الإسكان الاقتصادى السريع، ودراسة الطرق العلمية لتوفر المسكن الصحى، إلى جانب المشاركة فى المؤتمرات الدولية للمستوطنات البشرية، وسيمنح مجلس وزراء الإسكان والتعمير جائزته للمهندس الناشئ عن التصميمات المعمارية التى تراعى البيئة واستعمال الموارد الطبعية المتاحة إلى جانب جائزة أخرى عن المشروع الإسكانى الذى يبرز الطابع العربى ويستوحى البيئة الثقافية محتفظا ومبرراً الأصالة العربية.

٦- المال والتجارة والاستثمار :

تتركز اهتمامات الإدارة العامة للشئون الاقتصادية، على تطوير التجارة العربية البينية وتسهيل تدفق الاستثمارات فيما بين الدول العربية، وقد شكل لذلك عدة لجان فنية من أجل تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية للوصول إلى إقامة منطقة تجارة حرة عربية وهذا شكل محور أعمال المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى دورته السابعة والخمسين والثامنة والخمسين.

وقد عقدت الإدارة العامة للشئون الاقتصادية بالتعاون مع المنظمات العربية المتخصصة والاتحادات العربية العديد من المؤتمرات والندوات فى مجال التجارة والاستثمار مثل المؤتمر الدورى لرجال الأعمال والمستثمرين العرب (سيعقد المؤتمر السابق فى لبنان – أكتوبر ١٩٩٧).

« أخبار النشـاط العلمى » لأعضاء الجمعية

• شارك الدكتور جوده عبد الخالق الأستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية وعضو الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية فى المؤتمر الذى نظمه مركز دراسات الأردن الجديد بعمان – الأردن خلال الفترة ٢٦ – ٢٨ مايو ١٩٩٦ . كان موضوع المؤتمر «الاقتصاد الأردنى فى إطاره الإقليمى والدولى، نظرة مستقبلية» . وقد ألقى الدكتور جوده عبد الخالق محاضرة الافتتاح بعنوان «الاقتصادات العربية : من التحولات العالمية إلى التحولات الإقليمية» . كانت الأطروحة الأساسية لمحاضرته هى أن حرب يونيو ١٩٦٧ وحرب أكتوبر ١٩٧٣ قد أدتا إلى تحول النسق الإقليمى العربى من حالة الاتزان إلى حالة الاضطراب بمفعول انفصام القوة الاقتصادية (التى انتقلت شرقاً من مصر إلى الخليج) عن القوة العسكرية (التى بقيت فى مصر) . وأن هذا الاختلال قد أفضى إلى غزو العراق للكويت، فحرب الخليج الثانية . وتظل اتجاهات التطور فى المستقبل محكومة إلى حد كبير بالمقتضيات الإقليمية للتحولات العالمية . ومن التحولات العالمية العولمة أو الكوكبة، والجات ١٩٩٤ وانتهاء القطبية الثنائية وتنامى التكتلات الإقليمية .

وقد حذر المحاضر من الاندفاع فى تطبيع العلاقات مع إسرائيل قبل التوصل إلى سلام شامل وعادل فى المنطقة وقال منبها : لا يجوز للعرب وضع العربة (التعامل مع إسرائيل) أمام الحصان (أى السلام) .

• بدعوة من مؤسسة عبد الحميد شومان ألقى الدكتور جوده عبد الخالق ضمن فعاليات الموسم الثقافى للمؤسسة محاضرة بعنوان «الإصلاح الاقتصادى، الفريضة الغائبة» يوم الثلاثاء ٢٧ مايو ١٩٩٦ . وتناول المحاضر مفهوم الإصلاح الاقتصادى، مقارناً المصطلحات المختلفة المستخدمة فى الوطن العربى فى هذا السياق مثل التكيف الهيكلى والتعديل الهيكلى والتقويم الهيكلى والتصحيح الهيكلى

وإعادة الهيكلة. وناقش الأصل التاريخى للمصطلح فى سياسات مؤسسات بريتون وودز (البنك الدولى وصندوق النقد الدولى)، موضحاً خطأ هذا التوجه لأنه يجعل الخارج هو المرجعية وعلى الداخل أن يتكيف، فتكون التنمية هى الضحية.

ثم تحدث بعد ذلك عن المفهوم البديل للاصلاح الاقتصادى الذى يعتمد مرجعية الداخل بدلاً من مرجعية الخارج، والذى يتضمن تعديل النسق الاقتصادى فى اتجاه مرغوب فيه. وأوضح أنه رغم كثرة الحديث عن الإصلاح الاقتصادى فى العالم عموماً وفى الدول العربية خصوصاً، ورغم البرامج العديدة التى تطبق تحت هذا المسمى، فإن الاصلاح الاقتصادى بمعناه الحقيقى المشار إليه يظل فريضة غائبة رغم الموجبات المتعددة للأخذ به. ثم ناقش المحاضر موجبات الإصلاح مميزاً بين الأداء التنموى فى الداخل والتحولات المستجدة عالمياً وإقليمياً. وأخيراً تطرق إلى مضمون الإصلاح الاقتصادى، مفاضلاً بين مضمون البديل الذى قدمه (الفريضة الغائبة) والوصفة التقليدية «للاصلاح» كما تروج لها مؤسسات بريتون وودز.

● قام الأستاذ الدكتور محمد على نصار عضو الجمعية ومدير مركز الأساليب التخطيطية بمعهد التخطيط القومى بالقاهرة بزيارة تونس خلال الفترة من ٢٧ يونية وحتى ٢ يوليو وذلك لحضور ندوة دولية بمعهد الاقتصاد الكمى بتونس حول «النمذجة والبحث فى القدرة التنافسية». وكذلك لإلقاء محاضرة أمام العاملين بمعهد الاقتصاد الكمى ووزارة تخطيط التنمية فى تونس حول «قياس الميزة التنافسية».

وقد عرض فى الندوة نماذج من النمذجة فى كل من فرنسا وتونس والجزائر ومصر كما كان من أهم نتائج المحاضرة التى ألقاها سيادته، تحديد موضوعات بحثية ومعلومات جديدة تحتاج للتصدى لها فى الفترة القادمة لمن يريد أن يستشرف المستقبل الاقتصادى أو يخطط له. كما أكدت المحاضرة على أن عالم الميزة التنافسية أصبح واقعاً يجب الاقتراب منه وتفهمه.

● تتجه النية حالياً فى إدارة التربية التابعة للمنظمة العربية للتربية والثقافة

والعلوم إلى تأجيل وإعادة صياغة المؤتمر الذى كان مزمعاً عقده فى ١٩٩٦ فى بيروت للقيادات التربوية العربية حول استشراف المستقبل. وقد شارك فى التحضير لهذا المؤتمر عضوين من أعضاء الجمعية هما د. على نصار بتقديم ورقة حول «التطورات فى مناهج استشراف المستقبل» ود. محيا زيتون بتقديم ورقة حول «مستقبل التعليم فى الوطن العربى فى ظل سياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية».

ومن الواضح أن إعادة تصميم المؤتمر يستهدف إشراك مزيد من التخصصات الأخرى المعنية باستشراف المستقبل فى المؤتمر وفى التحضير له.

● عقدت فى القاهرة ندوة نظمها مركز البحوث الاقتصادية بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة، وبمشاركة من مجلة الأهرام الاقتصادى الاسبوعية لمناقشة قانون السكان الجديد على وجه الخصوص، والسياسة الاسكانية فى مصر بصفة عامة. ومن المعروف أن مصر تعانى من أزمة إسكان طاحنة بدأت منذ السبعينات، وأن العبء الأكبر للمشكلة يقع على كاهل الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل. وقد تفاقمت المشكلة بسبب تراجع دور الدولة فى إنشاء المساكن الشعبية وتراجع القطاع الخاص عن بناء مساكن للإيجار واتجاهه لبناء مساكن للتمليك بأسعار باهظة تتجاوز كثيراً المقدرة الدخلية لفئات عريضة من المصريين.

وقد طرح الخبراء الذين حضروا الندوة بأن جهود الحكومة التي تبذل لحل مشكلة الاسكان لا تؤتى ثمارها لغياب سياسة اسكانية واضحة ومحددة. ويتطلب ذلك تشجيع الادخار السكنى بشتى الطرق، ووضع ضوابط لقوانين الايجارات بحيث لا يترك الأمر لآلية السوق كلية. فقد أثبتت التجربة مع قانون الاسكان الجديد أنه لم ينتج عن تحرير الايجارات وفرة المعروض من المساكن للايجار، أو حتى إقبال الأفراد على هذه النوعية من المساكن خوفاً من ارتفاع الايجار دون قيود، أو انهاء التعاقد مع المستأجر وفقاً لرغبة المالك.

وقد شارك فى الندوة من أعضاء الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية :
د. هبه نصار – الأستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

مناشدة لأعضاء الجمعية

عزيزى العضو :

لا غنى للجمعية عن توافر موارد مالية كافية من أجل تنفيذ أنشطتها وبرامجها العلمية المختلفة . وبينما تسعى إدارة الجمعية بكل السبل لدعم مالية الجمعية ، فإنها تناشدك مؤازرة جهودها فى هذا الصدد بالمسارعة بسداد ما قد يكون مستحقاً عليك من اشتراكات العضوية عن السنوات الماضية ، وكذلك المبادرة إن أمكن - بسداد اشتراكات السنوات الثلاث القادمة دفعة واحدة .

كما تناشدك إدارة الجمعية على المشاركة فى زيادة الموارد المالية للجمعية بحث زملائك الاقتصاديين وكذلك المؤسسات التى تحتك بها فى ممارسة نشاطاتك العلمية على الاشتراك فى مجلة الجمعية : **بحوث اقتصادية عربية** .

نـــداء
للبـــاحثين العـــرب
الأعضـاء وغير الأعضـاء فى الجمعية العربية للبحوث الاقتصـادية

تدعو مجلة « **بحوث اقتصادية عربية** » الباحثين العرب داخل وخارج الوطن العربى للتقدم ببحوثهم للنشر بالمجلة .

والمجلة الـتى يتم توزيعـها على نطـاق واسع داخل وخارج الوطن الـعربى ترحب بالمساهمات الجادة فى المجالات التالية :

- بحوث تخضع للتحكيم (المادة الأساسية للمجلة) .
- مقالات ومحاضرات علمية وتعليقات على تقارير عربية أو دولية، أو على بحوث نشرت بالمجلة .
- مقالات مأخوذة عن رسائل دكتوراه ذات إضافة علمية بارزة .
- عروض كتب حديثة النشر فى مجال الاقتصاد (نظرى أو تطبيقى).
- عرض مختصر لندوات أو مـؤتمرات عقدت داخل أو خـارج الوطن العربى .

★ وسوف يصدر العدد القادم من المجلة فى خريف ١٩٩٦ ★